



الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج114/03(24/09)/08-ق مج (13767)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية (114)
على المستوى الوزاري

التقرير والقرارات

الأمانة العامة: 5 سبتمبر/ أيلول 2024

فهرس

الصفحة	
4	أولاً: التقرير
10	ثانياً: القرارات

الصفحة	الموضوع	رقم القرار
11	تقرير الأمين العام بين دورتي المجلس (113) و (114).	2429
12	الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (34) (جمهورية العراق: 2025).	2430
13	محور أعمال الدورة: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي.	2431
16	الاستثمار في الدول العربية.	2432
18	تجربة المملكة المغربية في قطاع البريد.	2433
19	مبادرة الفضاء "مداك".	2434
20	دعم الاقتصاد الفلسطيني.	2435
26	الخطاب العربي الموحد للاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2024.	2436
27	تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي للعام 2023.	2437
28	متابعة تنفيذ البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي.	2438
29	متابعة تنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2020-2030.	2439
30	متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية 2020-2040.	2440
31	متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية 2018-2037.	2441
32	مقترح إنشاء بنك الإسكان والتعمير العربي.	2442
33	تطوير أداء المنظمات العربية المتخصصة.	2443
34	الموضوعات الخاصة بالمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك.	2444
37	مبادرة تحدي القراءة العربي التابعة لمؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.	2445

رقم القرار	الموضوع	الصفحة
2446	استراتيجية النهوض باللغة العربية تحت شعار "التمكين للغة العربية رمز هويتنا وأداة تنميتنا" وخططها التنفيذية.	38
2447	الاستراتيجية العربية للتعلّم مدى الحياة.	39
2448	دور الدعم الاجتماعي في تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص في التعلم.	40
2449	العقد العربي الثاني لمحو الأمية وتعليم الكبار 2025 – 2034.	41
2450	مبادرة الثقافة والمستقبل الأخضر.	42
2451	إنشاء الوكالة العربية للدواء.	43
2452	الأجهزة والهيئات المنبثقة عن مجلس وزراء الصحة العرب.	44
2453	إحداث مراكز تطوعية للشباب وللمتقاعدين لخدمة كبار السن.	45
2454	التعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنمية.	46
2455	التنمية المستدامة.	47
2456	تقارير وقرارات المجالس الوزارية واللجان.	49
2457	تأكيد موعد ومكان عقد الدورة العادية (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتحديد موعد ومكان عقد الدورة العادية (116) للمجلس.	50

الصفحة	ثالثاً: الكلمات:
53	❖ كلمة عطوفة/ دانا الزعبي - أمين عام وزارة الصناعة والتجارة والتموين بالمملكة الأردنية الهاشمية (رئاسة الدورة السابقة [113]).
55	❖ كلمة معالي/ عبد الله بن طوق المري - وزير الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة (رئاسة الدورة الحالية [114]).
60	❖ كلمة معالي السيد/ أحمد أبو الغيط - الأمين العام لجامعة الدول العربية.

الصفحة	رابعاً:
64	❖ قائمة بأسماء السادة أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وفود الدول العربية.

أولاً: التقرير

تقرير

حول اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي

على المستوى الوزاري

الدورة العادية (114)

2 ربيع الأول 1446هـ - 5 سبتمبر/ أيلول 2024

أولاً: الافتتاح:

- 1- تنفيذاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق2428- د.ع 113 - 2024/2/15) بشأن تأكيد موعد ومكان انعقاد الدورة (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، عُقدت الدورة (114) للمجلس على المستوى الوزاري بتاريخ 2024/9/5، وعلى مستوى كبار المسؤولين بتاريخ 2024/9/4، واجتمع اللجنة الاقتصادية بتاريخ 2024/9/2، واجتمع اللجنة الاجتماعية بتاريخ 2024/9/1 بمقر الأمانة العامة.
- 2- شارك في اجتماع المجلس على المستوى الوزاري ممثلون عن الدول العربية، والمؤسسات المالية العربية والمنظمات العربية المتخصصة والاتحادات العربية، والأمانة العامة.
- 3- افتتح الاجتماع عطوفة/ دانا الزعبي - أمين عام وزارة الصناعة والتجارة والتموين بالمملكة الأردنية الهاشمية، التي تولت دولتها رئاسة الدورة (113) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وألقت سعادتها كلمة استهلتها بالترحيب بالسادة الوفود، وأشارت إلى انعقاد الدورة الحالية (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ظل ظروف إقليمية صعبة، واستمرار العدوان الإسرائيلي الغاشم وحرب الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني، وما خلفه من آثار على كافة الأصعدة؛ ومنها التدايعات السلبية على اقتصادات الدول العربية. ودعت سعادتها إلى المسارعة بتكثيف الجهود لاستكمال وإطلاق آليات العمل العربي المشترك وتعزيز دور مؤسسات جامعة الدول العربية. وتقدمت بالشكر إلى أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وفود الدول العربية على التعاون والجهود المبذولة لإنجاح أعمال الدورة (113) للمجلس. كما تقدمت بالشكر للأمانة العامة على جهودها في متابعة تنفيذ قرارات الدورة السابقة للمجلس، والتنظيم الجيد لأعمال الدورة الحالية. وفي ختام كلمتها، أعربت عن ثقتها بأن رئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة للدورة الحالية للمجلس ستمثل إضافة نوعية للجهود المبذولة في سبيل تعزيز العمل العربي المشترك، ودعت معالي/ عبد الله بن طوق المري - وزير الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة، لتسلم رئاسة الدورة (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، متمنيةً لمعاليه التوفيق والسداد.
- 4- تولت دولة الإمارات العربية المتحدة رئاسة الدورة (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وألقى معالي/ عبد الله بن طوق المري - وزير الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة، كلمة استهلها بالترحيب بالسادة الوفود المشاركين، وتقدم بالشكر والعرفان للمملكة الأردنية الهاشمية على الجهود المبذولة لإنجاح أعمال الدورة (113) للمجلس. كما تقدم بجزيل الشكر والتقدير للأمانة العامة

على الجهود الاستثنائية المبذولة في إعداد وتنظيم أعمال الدورة (114). وأعرب معاليه عن خالص شكره لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء وفود الدول العربية على حسن تعاونهم ودعمهم في إدارة أعمال الدورة الحالية للمجلس. وأشار معاليه إلى الظروف الاستثنائية الصعبة التي تشهدها المنطقة العربية؛ ومنها التحديات والأزمات الاقتصادية المتعددة، وأوضح أن صندوق النقد الدولي قد خفض توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمقدار (0.2) نقطة مئوية منذ بداية العام الجاري 2024. كما أشار معاليه إلى التوترات الجيوسياسية المستمرة التي تمر بها المنطقة العربية؛ لاسيما الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهو الأمر الذي يفرض بذل المزيد من الجهود لتعزيز التقارب والتلاحم ودعم العمل العربي المشترك في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. وأكد على حرص دولة الإمارات العربية المتحدة على مواصلة الجهود مع الدول العربية الشقيقة لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي. وأشار معاليه إلى أهمية الموضوعات المعروضة على جدول أعمال الدورة (114) للمجلس، والتي تشكل أولويات للعمل وفرصة ثمينة لتعزيز التعاون بين الدول العربية للإسهام في دفع عجلة التنمية المستدامة وتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي، ولعل من أبرز هذه الموضوعات: تعزيز التجارة العربية البينية المشتركة، أهمية الاستثمار المباشر في تعزيز الاقتصادات العربية، أهمية تعزيز الدور الحيوي للمنظمات العربية المتخصصة، أهمية التعليم وتعزيز ثقافة القراءة، وإنشاء الوكالة العربية للدواء. كما أكد معاليه في نهاية كلمته على تجديد التزام دولة الإمارات بدعم الاقتصاد الفلسطيني وتقديم كافة السبل لتحقيق ذلك.

5- ألقى معالي السيد/ أحمد أبو الغيط - الأمين العام لجامعة الدول العربية، كلمة استهلها بخالص التهئة لدولة الإمارات العربية المتحدة على توليها رئاسة الدورة الحالية (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، متمنياً لها كل النجاح والتوفيق. كما توجه بالشكر للمملكة الأردنية الهاشمية على رئاستها للدورة (113) للمجلس وإدارتها الحكيمة لأعمالها. وأشار معاليه إلى مرور ما يقرب من عام على بداية الاعتداء الإسرائيلي الغاشم على دولة فلسطين؛ والذي لم يكن الأول من نوعه ولكنه بالتأكيد الأعنف والأكثر همجية والأشد انسلاخاً من القانون والأخلاق والإنسانية. كما أعرب عن قلقه الشديد من محاولات إسرائيل المستمرة في توسيع دائرة الصراع إلى دول الجوار تحت ذرائع وحجج صارت أبعادها الداخلية والحسابات السياسية الشخصية التي تحركها مكشوفةً للجميع؛ الأمر الذي قد يترتب عليه مخاطر حقيقية باندلاع حرب إقليمية ستكون بلا شك ذات عواقب وخيمة على المنطقة والعالم أجمع. وأشار معاليه إلى أهمية الموضوعات المعروضة على جدول أعمال الدورة (114) للمجلس؛ وفي مقدمتها "دعم الاقتصاد الفلسطيني" الذي يُعرض بشكل دوري في دورة سبتمبر من كل عام، منذ نحو الثلاثين عاماً، ولكنه يكتسب اليوم أهمية خاصة وأولوية واضحة. وأوضح معاليه أن السنوات الماضية لم تكن الأفضل عالمياً من زاوية مؤشرات التنمية الإنسانية؛ ومنها زيادة معدلات الفقر وهشاشة شبكات التوريد والتراجع البيئي والتغير المناخي. كما أشار أن المنطقة العربية قد تأثرت كثيراً بهذه المشكلات، وأن بعض الدول العربية قد تعطلت مسيرتها التنموية بسبب الصراع الداخلي كما الحال في السودان واليمن وليبيا.

وأوضح معاليه أن تعزيز النمو الاقتصادي المستدام في المنطقة العربية يتطلب نقلة نوعية في التعامل مع بؤر الأزمات وانعدام الاستقرار كأولوية مُلحة، كما تقتضي التحديات العالمية نظرة جديدة لجهود التكامل الاقتصادي العربي؛ التي تحتاج إلى تسريع وتكثيف يكون على مستوى التحديات القائمة، وكذلك ضرورة تفعيل الآليات العربية القائمة بما في ذلك تطوير أداء المنظمات العربية المتخصصة.

6- أعطى معالي السيد رئيس الدورة الكلمة لأصحاب المعالي والسعادة السيدات والسادة رؤساء وفود الدول العربية، بناءً على طلبهم، وذلك وفقاً للترتيب التالي:

- معالي السيد/ علي بن أحمد الكواري - وزير المالية بدولة قطر .
- معالي السيد/ أمين سلام - وزير الاقتصاد والتجارة بالجمهورية اللبنانية.
- معالي السيد/ محمد محمد حزام الأشول - وزير الصناعة والتجارة بالجمهورية اليمنية.
- معالي المهندس/ حسن الخطيب - وزير الاستثمار والتجارة الخارجية بجمهورية مصر العربية.
- معالي السيد/ سمير عبيد - وزير التجارة وتنمية الصادرات بالجمهورية التونسية.
- سعادة الأستاذ/ خالد بن أبو بكر باوزير - وكيل وزارة المالية للعلاقات الدولية بالمملكة العربية السعودية.
- سعادة السفير/ حسام الدين آلا - سفير الجمهورية العربية السورية بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.
- سعادة السيد الفريق أول ركن مهندس/ عماد الدين مصطفى عدوي - سفير جمهورية السودان بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.
- سعادة السفير/ محمد آيت وعلي - سفير المملكة المغربية بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.
- سعادة السفير/ د. قحطان طه خلف - سفير جمهورية العراق بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.

7- عقب انتهاء كلمات أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وفود الدول العربية، أعطى معالي السيد رئيس الدورة الكلمة للسيد المهندس/ هاني سنبل - الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والرئيس التنفيذي بالإنابة للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.

ثانياً: إقرار جدول أعمال المجلس:

استعرض المجلس بنود مشروع جدول أعماله وأقره على النحو التالي:

❖ البند الأول: تقرير الأمين العام:

- 1- متابعة تنفيذ قرارات الدورة (113) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- 2- نشاط الأمانة العامة فيما بين دورتي المجلس (113) و(114).

❖ البند الثاني:

الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (34) (جمهورية العراق: 2025).

❖ البند الثالث:

محور أعمال الدورة: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي.

❖ **البند الرابع:**

الاستثمار في الدول العربية.

❖ **البند الخامس:**

تجربة المملكة المغربية في قطاع البريد.

❖ **البند السادس:**

مبادرة الفضاء "مداك".

❖ **البند السابع: الموضوعات الاقتصادية الدورية:**

1- دعم الاقتصاد الفلسطيني.

2- الخطاب العربي الموحد للاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2023.

❖ **البند الثامن: الموضوعات الواردة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية:**

1- تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي للعام 2023.

2- متابعة تنفيذ البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي.

3- متابعة تنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2020-2030.

4- متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية 2020-2040.

5- متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية 2018-2037.

❖ **البند التاسع:**

مقترح إنشاء بنك الإسكان والتعمير العربي.

❖ **البند العاشر:**

تطوير أداء المنظمات العربية المتخصصة.

❖ **البند الحادي عشر:**

الموضوعات الخاصة بالمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك.

❖ **البند الثاني عشر:**

مبادرة تحدي القراءة العربي التابعة لمؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

❖ **البند الثالث عشر:**

استراتيجية النهوض باللغة العربية تحت شعار "التمكين للغة العربية رمز هويتنا وأداة تنميتنا" وخطتها التنفيذية.

❖ **البند الرابع عشر:**

الاستراتيجية العربية للتعلّم مدى الحياة.

❖ **البند الخامس عشر:**

دور الدعم الاجتماعي في تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص في التعلم.

- ❖ البند السادس عشر:
العقد العربي الثاني لمحو الأمية وتعليم الكبار 2025 – 2034.
- ❖ البند السابع عشر:
مبادرة الثقافة والمستقبل الأخضر.
- ❖ البند الثامن عشر:
إنشاء الوكالة العربية للدواء.
- ❖ البند التاسع عشر:
الأجهزة والهيئات المنبثقة عن مجلس وزراء الصحة العرب.
- ❖ البند العشرون:
إحداث مراكز تطوعية للشباب وللمنتقاعين لخدمة كبار السن.
- ❖ البند الحادي والعشرون:
التعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنمية.
- ❖ البند الثاني والعشرون:
التممية المستدامة.
- ❖ البند الثالث والعشرون: تقارير وقرارات المجالس الوزارية واللجان:
أولاً: المجالس الوزارية:
 - الدورة العادية (47) لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب (مقر الأمانة العامة: 2024/2/28).
 - الدورة العادية (60) لمجلس وزراء الصحة العرب (مدينة جنيف: 2024/5/26).
 - الدورة غير العادية لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب (المملكة الأردنية الهاشمية: 2024/8/28).
- ثانياً: اللجان:
 - الاجتماع التاسع للجنة الدائمة لكودات البناء العربية (مقر الأمانة العامة: 2023/9/12-10).
 - الدورة العادية (43) للجنة المرأة العربية على المستوى الوزاري (عبر تقنية الاتصال المرئي: 2024/2/29).
- ❖ البند الرابع والعشرون:
تأكيد موعد ومكان عقد الدورة العادية (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتحديد موعد ومكان عقد الدورة العادية (116) للمجلس.
- ❖ البند الخامس والعشرون: ما يستجد من أعمال.

ثالثاً: بعد المناقشات، اعتمد المجلس القرارات المرفقة.

ثانيا: القرارات

قرار

بشأن

تقرير الأمين العام بين دورتي المجلس (113) و (114)

—

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (113) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
- تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (113) و(114)،
- نتائج أعمال اجتماعات اللجنتين الاقتصادية والاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

الإحاطة علماً، مع التقدير، بتقرير الأمين العام حول تنفيذ قرارات الدورة (113) للمجلس، ونشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (113) و(114).

(ق 2429 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قرار

بشأن

الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية

على مستوى القمة د.ع (34) (جمهورية العراق: 2025)

—

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

– بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- قراري مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم (280) د.ع (16) بتاريخ 2004/5/23، ورقم (605) د.ع (25) بتاريخ 2014/3/26،
- قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2388) د.ع (112) بتاريخ 2023/8/31،
- مذكرة منظمة العمل العربية رقم (431) بتاريخ 2024/6/25،
- نتائج أعمال اجتماعات اللجنتين الاقتصادية والاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

1. الإحاطة علماً بالموضوعات التالية المقترح تضمينها في الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية (34):

- تقرير الأمين العام عن العمل الاقتصادي والاجتماعي التنموي العربي المشترك.
- التقدم المحرز في استكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإقامة الاتحاد الجمركي العربي.
- إعلان مبادئ حول مستقبل الموارد البشرية في ظل الثورة التكنولوجية.
- الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل - المُحدّثة.
- الموضوعات التي تقترحها الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة، وفق معايير عرض الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية على القمة.

2. دعوة الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة إلى موافاة الأمانة العامة بالموضوعات الاقتصادية والاجتماعية التنموية التي ترغب في إدراجها ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي للدورة العادية (34) لمجلس الجامعة على مستوى القمة، وفقاً لآليات عرض الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية على القمة العربية.

(ق 2430 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قرار

بشأن

محور أعمال الدورة:

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (113) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
- تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (113) و(114)،
- قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم (883) د.ع (33) بتاريخ 2024/5/16،
- قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2/1707) د.ع (80) بتاريخ 2007/9/6، ورقم (2411)، د.ع (113) بتاريخ 2024/2/15،
- تقرير وتوصيات الاجتماع (44) للسادة مدراء عموم الجمارك بالدول العربية الذي عقد بتاريخ 2024/2/28،
- تقرير وتوصيات الاجتماع (42) للجنة الاتحاد الجمركي العربي بمشاركة أعضاء لجنة التعريف الجمركية العربية الموحدة خلال الفترة 28-2024/5/30،
- تقرير وتوصيات الاجتماع (57) للجنة التنفيذ والمتابعة الذي عقد خلال الفترة 11-2024/6/13،
- تقرير وتوصيات الاجتماع (16) للجنة الخبراء القانونيين المختصين بتطوير لائحة تسوية المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الذي عقد خلال الفترة 2-2024/7/4،
- تقرير وتوصيات الاجتماع (14) للجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية الذي عقد خلال الفترة 5-2024/8/7،
- تقرير وتوصيات الاجتماع (8) للجنة تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية الذي عقد يومي 28-2024/8/29،
- نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،

- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

أولاً: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

1. الطلب من الدول الأعضاء موافاة الأمانة العامة بأية تحديثات للإجراءات أو القرارات ذات العلاقة بعملية التبادل التجاري، حتى يتسنى تعميمها على الدول الأعضاء، وذلك تطبيقاً لمبدأ الشفافية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

2. لجنة التنفيذ والمتابعة:

- أ. الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (57) للجنة التنفيذ والمتابعة الذي عقد خلال الفترة 11-2024/6/13.
- ب. تكليف الأمانة العامة بمواصلة التعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية لإطلاق مرصد التجارة العربية، مع الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات الدول الأعضاء بهذا الشأن.

3. قواعد المنشأ:

- أ. الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (14) للجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية خلال الفترة 5-2024/8/7.
- ب. تعليق المادة (14) من الأحكام العامة المعنونة بـ "حظر رد الرسوم الجمركية (الدروباك) أو الإعفاء منها"، لمدة ثلاث سنوات؛ لمنح فرصة للدول للنظر في الاستفادة من تطبيق تراكم المنشأ في إطار المنطقة، فضلاً عن إعداد الدراسات اللازمة بشأن إمكانية الإبقاء أو حذف المادة المشار إليها.
- ج. الطلب من اللجنة الفنية لقواعد المنشأ المضي قدماً في مراجعة الأحكام العامة لقواعد المنشأ في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وسرعة الانتهاء منها.

4. آلية تسوية المنازعات:

- الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (16) للجنة الخبراء القانونيين المختصين بتطوير لائحة تسوية المنازعات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والذي عقد خلال الفترة 2-2024/7/4.

5. التعاون الجمركي:

- أ. الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (44) للسادة مدراء عموم الجمارك بالدول العربية، الذي عُقد بتاريخ 2024/2/28.
- ب. حث الدول العربية على سرعة الانتهاء من إجراءات الانضمام لاتفاقية التعاون الجمركي العربي.
- ج. الترحيب بإيداع دولة ليبيا وثائق التصديق على اتفاقية التعاون الجمركي العربي.
- د. الترحيب بتوقيع دولة ليبيا على اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت) بين الدول العربية - المعدلة.
- هـ. حث الدول العربية على سرعة الانتهاء من إجراءات التوقيع والتصديق على اتفاقية تنظيم النقل بالعبور (الترانزيت) بين الدول العربية - المعدلة، حتى يتسنى دخولها حيز النفاذ.

ثانياً: تحرير التجارة في الخدمات:

1. الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (8) للجنة تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية الذي عقد يومي 28-2024/8/29.
2. حث الدول العربية التي تم اعتماد جداول التزاماتها النهائية من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على سرعة استكمال إجراءات الانضمام لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.
3. تكليف الأمانة العامة باستمرار التواصل مع المملكة العربية السعودية، باعتبارها رئيس المجموعة العربية في منظمة التجارة العالمية، لإنهاء عملية إخطار منظمة التجارة العالمية باتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.

ثالثاً: الاتحاد الجمركي العربي:

1. الموافقة على تقرير وتوصيات الاجتماع (42) للجنة الاتحاد الجمركي العربي بمشاركة أعضاء لجنة التعريف الجمركية العربية الموحدة خلال الفترة 28-2024/5/30.
2. التأكيد على الدول الأعضاء إرسال جدول التعريف الجمركية وفقاً للرسوم التي تم الاتفاق عليها (0% - 5% - 10% - 25%) وتحديد ما إذا كانت السلع مستثناة أو حساسة، وإرسال مرئياتها حول الآليات التعويضية في إطار الاتحاد الجمركي العربي.

رابعاً: برنامج المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (الأفتياس 2.0):

1. الإحاطة علماً بالأنشطة المنفذة بمشروع دعم الارتقاء بمنظومة التكامل الاقتصادي العربي، الذي يأتي ضمن مشاريع المرحلة الثانية من برنامج المساعدة من أجل التجارة (الأفتياس 2.0).
2. تثمين جهود المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لما قدّمته من دعم مادي من أجل تمويل حزمة من المشاريع والأنشطة، والتي من شأنها أن تسهم في تسهيل وتنمية التجارة في الدول العربية.
3. الطلب من الدول العربية مواصلة دعم برنامج المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (الأفتياس 2.0) لتنفيذ مزيد من برامج الدعم للدول العربية، بهدف تعزيز التجارة العربية البينية.

(ق 2431 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قرار
بشأن
الاستثمار في الدول العربية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (113) و(114)،
- قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2308) د.ع (108) بتاريخ 2021/9/2، ورقم (2413) د.ع (113) بتاريخ 2024/2/15،
- تقرير نتائج الاجتماع الثالث رفيع المستوى للجنة الخبراء القانونيين والخبراء من الدول العربية، لمناقشة المسودة النهائية من اتفاقية الاستثمار العربية الجديدة، خلال الفترة 28-2024/7/30،
- المذكرات الواردة من المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء لترشيح هيئة قضاة محكمة الاستثمار العربية،
- نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،

- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

أولاً: اتفاقية الاستثمار العربية الجديدة:

1. الإحاطة علماً بتقرير الاجتماع رفيع المستوى للجنة الخبراء القانونيين والخبراء من الدول العربية، الذي انعقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 28-2024/7/30 لمناقشة المسودة النهائية من اتفاقية الاستثمار العربية الجديدة.
2. تكليف الأمانة العامة بالانتهاء من إعداد مشروع اتفاقية الاستثمار العربية الجديدة بصيغتها النهائية، وفق قرارات المجلس الصادرة في هذا الشأن، وذلك بعد دراسة ومناقشة ملاحظات ومقترحات الدول الأعضاء، وإحالة هذا المشروع إلى الدول العربية بوقت كاف قبل انعقاد الاجتماعات الفنية للجنة الخبراء القانونيين والخبراء من الدول العربية.
3. تكليف الأمانة العامة بعقد اجتماعات دورية للجنة الخبراء القانونيين والخبراء من الدول العربية للانتهاء من إعداد اتفاقية الاستثمار العربية الجديدة، وفقاً لتوصيات تقرير الاجتماع الثالث للجنة الخبراء، واستكمال الإجراءات المطلوبة؛ تمهيداً لعرض مسودة الاتفاقية بشكلها النهائي على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة سبتمبر/ أيلول 2025.

ثانياً: تشكيل هيئة قضاة محكمة الاستثمار العربية:

1. تشكيل هيئة قضاة محكمة الاستثمار العربية لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ 2025/2/16 وتنتهي في 2028/2/15، من السادة الأعضاء التالية أسماؤهم:

أ. عضو أصيل:

1- القاضي/ أحمد محمد محب عبد الحليم	جمهورية مصر العربية
2- القاضي/ الداه سيد يحي	الجمهورية الإسلامية الموريتانية
3- القاضي/عيدروس محسن عطروش	الجمهورية اليمنية
4- القاضي/ ناصر سلطان محمد العسيري	دولة قطر
5- القاضي/ موسى صالح عبد المهدي	جمهورية العراق
6- القاضي/ خير الله مقداد	الجمهورية العربية السورية
7- القاضي / أحمد شوري	المملكة المغربية
8- القاضي / محمد سليمان اشتيان الضمور	المملكة الأردنية الهاشمية
9- القاضي/ عدنان عبد الكريم محمد شعبي	دولة فلسطين
10- القاضي/ معصومة عبد الرسول عيسى	مملكة البحرين
11- القاضي/ سلطان بن حمد بن سالم السيابي	سلطنة عُمان
12- القاضي/ منصور عبد الرحمن القفاري	المملكة العربية السعودية

ب. عضو احتياطي:

1- القاضي/ تامر أمين محمود البتانوني	جمهورية مصر العربية
2- القاضي/ محمد المختار الشيخ	الجمهورية الإسلامية الموريتانية
3- القاضي/ نبيل عبد الحبيب النقيب	الجمهورية اليمنية
4- القاضي/ على خميس خليفة السليطي	دولة قطر
5- القاضي/ بشار أحمد جاسم محمد	جمهورية العراق
6- القاضي/ حازم الوسي	الجمهورية العربية السورية
7- القاضي / رشيد الشائب	المملكة المغربية
8- القاضي/ إبراهيم نديم إبراهيم السلايطة	المملكة الأردنية الهاشمية
9- القاضي/ محمد يوسف محمد احشيش	دولة فلسطين
10- القاضي/ علي أحمد الكعبي	مملكة البحرين

2. يتم أداء اليمين من قبل أعضاء المحكمة الأصلاء والاحتياطيين في 2025/2/16، لتبدأ محكمة الاستثمار العربية بتشكيلها الجديد ممارسة عملها فور انتهاء عمل الهيئة بتشكيلها الحالي.

ثالثاً: الدورة (21) لمؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب:

حث الدول العربية والقطاع الخاص العربي على المشاركة بفعالية في أعمال الدورة (21) لمؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب، على أن يُحدد موعد ومكان انعقاده في وقت لاحق.

(ق2432 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قرار
بشأن
تجربة المملكة المغربية في قطاع البريد

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:
 - مذكرة الأمانة العامة،
 - مذكرتي المندوبية الدائمة للمملكة المغربية رقم (3496) بتاريخ 2024/7/16، ورقم (3982) بتاريخ 2024/8/18،
 - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومدخلة سعادة رئيس وفد المملكة المغربية،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

1. تقديم الشكر للمملكة المغربية على ورقة العمل وتجربتها الخاصة بالمؤشر المتكامل للتنمية البريدية الصادر عن الاتحاد البريدي العالمي سنة 2023، ودعوة الأمانة العامة للجامعة إلى تعميم هذه التجربة على الدول العربية للاستفادة منها.
2. دعوة الدول العربية الراغبة إلى الاستفادة من الدورات التدريبية التي ينظمها بريد المغرب بالتنسيق مع الاتحاد البريدي العالمي في مجال الأمن البريدي وجرائم الملكية الفكرية الدولية والبضائع الخطيرة المنقولة عبر البريد.

(ق 2433 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قرار
بشأن
مبادرة الفضاء "مداك"

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- مذكرة الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية رقم (46-346) بتاريخ 2024/7/22.
- نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد المملكة العربية السعودية،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

الإشادة بالجهود المبذولة من قبل وكالة الفضاء السعودية في تنظيم وإعلان الفائزين بمسابقة الفضاء "مداك" للطلبة على مستوى العالم العربي، والهادفة لتعزيز وتنمية المواهب وإثراء المحتوى العربي بعلوم الفضاء والجاذبية الصغرى، والتي ستُتوج بإرسال المشاركات الفائزة إلى محطة الفضاء الدولية مطلع العام القادم، مؤكدةً بذلك قيادة المملكة العربية السعودية في دعمها للطلبة في العالم العربي في مجالات الفضاء.

(ق2434 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قرار
بشأن
دعم الاقتصاد الفلسطيني

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
 - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (113) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
 - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (113) و (114)،
 - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (1244) د.ع (56) بتاريخ 1995/9/13،
 - تقرير الأمانة العامة حول "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للعدوان الإسرائيلي الغاشم على الأراضي الفلسطينية المحتلة"،
 - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وإذ يوجه الشكر إلى الدول العربية التي تُقدّم كافة أشكال الدعم والمساعدة لمواجهة آثار العدوان الإسرائيلي على دولة فلسطين والمساعدة في التخفيف من حدة الأزمة المالية ودعم صموده،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد دولة فلسطين،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

1. الإشادة بالمواقف العربية والشعبية الداعمة للقضية الفلسطينية والمُنددة بجريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني، ودعوة الدول العربية الأعضاء إلى استمرار جهودهم لوقف جرائم الإبادة الجماعية في قطاع غزة، وإرهاب المستوطنين الإسرائيليين المسلحين وهدمهم وحرقتهم وتدميرهم لمنازل المواطنين الفلسطينيين ومزارعهم وممتلكاتهم والمنشآت الاقتصادية والمركبات الخاصة والتجارية، والتضييق على العمّال الفلسطينيين وعدم تعويضهم عن الأضرار الناتجة عن ذلك، وقرصنة أموال الشعب الفلسطيني، وما خلّفتها هذه الجرائم من أضرار وخسائر فادحة في الأرواح والمباني، وتراجع عجلة الاقتصاد وارتفاع معدل البطالة وزيادة نسبة الفقر.
2. دعوة الأمانة العامة إلى استمرار اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ البند رقم (15) من القرار رقم (816) د.ع (32) بتاريخ 2023/5/19، الصادر عن القمة التي عقدت في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، وكذلك البند رقم (32) من القرار رقم (854) د.ع (33) بتاريخ 2024/5/16، الصادر عن القمة التي عقدت في مملكة البحرين، الذي نص على: "التأكيد على أن مقاطعة الاحتلال الاسرائيلي ونظامه الاستعماري هي إحدى الوسائل الناجعة والمشروعة لمقاومته وإنهائه وتحقيق السلام، ودعوة جميع الدول والشركات والمؤسسات والأفراد إلى وقف جميع أشكال التعامل مع منظومة الاحتلال الاستعماري الاسرائيلي ومستوطناته المخالفة للقانون الدولي والواردة في قاعدة البيانات التي أصدرها مجلس حقوق الانسان بتاريخ

2023/6/30، بما يشمل حظر دخول المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين إلى الدول، وتحميل هذه الشركات تبعات العمل غير القانوني الذي تقوم به".

3. العمل على تنفيذ خطة الاستجابة الطارئة التي أعدتها دولة فلسطين للتصدي لتداعيات العدوان الإسرائيلي على دولة فلسطين، وجريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال في قطاع غزة، ودعوة الدول والمنظمات ووكالات التنمية والصناديق الوطنية والدولية ذات الصلة، للمساهمة في تمويل وتنفيذ هذه الخطة، بالتنسيق مع دولة فلسطين.

4. دعوة الدول العربية الأعضاء إلى ضرورة تقديم الدعم العاجل للأسر المتضررة من العدوان الإسرائيلي في قطاع غزة والضفة الغربية، من خلال تقديم المساعدات الطارئة، وذلك بالتنسيق مع الأمانة العامة/ قطاع الشؤون الاجتماعية؛ بناءً على تقييم الاحتياجات للأسر، وكذلك بناءً على المعايير الخاصة التي تم تحديدها من وزارة التنمية الاجتماعية، وذلك عبر عقد اتفاقات ثنائية مع وزارة التنمية الاجتماعية.

5. الطلب من الأمانة العامة/ قطاع الشؤون الاجتماعية التنسيق مع الدول العربية والمنظمات والمؤسسات الدولية والوطنية وبالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية لإغاثة عشرات آلاف الأطفال الفلسطينيين الأيتام من خلال تقديم خدمات (الطعام، الصحة، التعليم، الملابس وغيرها)، والدعوة لإيلاء اهتمام كبير خاص بتركيب الأطراف الصناعية وغيرها من احتياجات الأطفال مبتوري الأطراف في أقرب وقت.

6. دعوة الدول العربية الأعضاء إلى إيغاثة العمال الفلسطينيين الذين يضطهدهم جيش الاحتلال الإسرائيلي ويمنعهم من العمل ويصادر حقوقهم منذ بداية العدوان على قطاع غزة، وذلك عبر وضع آليات وترتيبات ثنائية مع وزارة العمل الفلسطينية، وذلك بالتنسيق مع الأمانة العامة/ قطاع الشؤون الاجتماعية.

7. دعوة الدول العربية الأعضاء إلى المساعدة في دعم طلاب فلسطين من خلال زيادة عدد المنح المقدمة من الدول الشقيقة ومؤسسات التعليم العالي فيها بواقع خمسة آلاف منحة دراسية سنويًا وتوجيه الجزء الأكبر من المنح الجامعية لطلبة قطاع غزة، خاصة بعد فقدان معظمهم مصدر التمويل من ذويهم في القطاع، بما يشمل رسوم دراسية ورسوم معيشة والعمل على استيعاب طلبة قطاع غزة، ممن استطاعوا الخروج من القطاع، كطلبة زائرين مجانًا لدراسة بعض المساقات، وذلك لحين انتهاء العدوان وعودتهم إلى جامعاتهم مع استمرارية التشبيك بين جامعات الدول الأعضاء لاستهداف الطلبة الفلسطينيين والخريجين من قطاع غزة في برامج مخصصة الكترونية، وذلك بالتنسيق مع الأمانة العامة/ قطاع الشؤون الاجتماعية.

8. دعم الدول العربية الأعضاء للصادرات الفلسطينية، من خلال عمل اتفاقات ثنائية مع وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني ووزارة الصناعة الفلسطينية لوضع برامج وتسهيلات تدعم توجيه الصادرات الفلسطينية إلى الأسواق العربية خاصة في موضوع مطابقة المواصفات والمقاييس، وتقديم الدول العربية الأعضاء التسهيلات للمشاركة الفلسطينية في المعارض خاصة من خلال تخصيص مساحة مجانية لمشاركة الشركات الفلسطينية في معارض الدول العربية.

9. دعوة الدول العربية الأعضاء إلى إعطاء أسعار تفضيلية للمواد الخام والسلع الجاهزة للمستورد الفلسطيني، من خلال إجراءات تحفيزية تحت فيها الدول العربية القطاع الخاص لديها، بالإضافة إلى تحفيزهم على الاستثمار في دولة فلسطين والاستفادة من حوافز قانون الاستثمار الفلسطيني.

10. دعوة الدول العربية الأعضاء للتعاون مع وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، من خلال ترتيبات واتفاقيات ثنائية لدعم المنشآت الصغيرة والمتضررة في قطاع غزة والضفة الغربية نتيجة العدوان الإسرائيلي منذ السابع من أكتوبر، وذلك بناءً على تحديد الاحتياجات سواء من معدات أو دعم أجور للعاملين وغيرها، وذلك لإعادة إنعاش هذه المنشآت الصغيرة ضمن سوق العمل الفلسطيني؛ علماً أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكل حوالي 98% من الاقتصاد الفلسطيني.
11. دعوة المجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات والمؤسسات العربية كل في مجال اختصاصه إلى وضع آليات لتنفيذ القرارات الصادرة بهدف دعم الاقتصاد الفلسطيني.
12. اعتماد مشروع "إنقاذ الحياة" للفئات الفقيرة بقطاع غزة (مرفق)، والذي يشمل الفئات الأكثر تضرراً نتيجة للعدوان الإسرائيلي الغاشم، بمن فيهم كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأسر التي تعيلها النساء، ويشمل كذلك برنامج الطوارئ النقدي للأسر المتأثرة بالحرب، والعمل على تنفيذه بالتنسيق مع الأمانة العامة/ قطاع الشؤون الاجتماعية.
13. الدعوة لمتابعة وتنفيذ البيان الختامي والنتائج الصادرة عن مؤتمر القدس رفيع المستوى، الذي عقد تحت شعار "صمود وتنمية" في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عام 2023، والتأكيد على المسؤولية العربية والإسلامية الجماعية تجاه القدس، ودعوة جميع الدول العربية والمنظمات والمؤسسات والصناديق العربية والإسلامية إلى ترجمة الدعم العربي لمدينة القدس إلى تدخلات عملية تشمل توفير الدعم والتمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الواردة في إطار خطة التدخلات التنموية 2023-2025 التي قدمتها دولة فلسطين لمؤتمر القدس رفيع المستوى وفق خطتها القطاعية التنموية لإنقاذ مدينة القدس وحماية مقدساتها ودعم صمود المقدسيين.
14. دعوة الدول العربية الأعضاء إلى عمل الإجراءات الداخلية والآليات اللازمة لديها لتنفيذ الفقرة (7) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2350) د.ع (110) بتاريخ 2022/9/1، بشأن وضع الإجراءات العاجلة لتعزيز صمود مدينة القدس، من خلال التبرع بقيمة أصغر عملة نقدية محلية تضاف على فاتورة الهاتف الثابت والمحمول لمشاركتي الخدمة في الدول العربية، وتفويض البنك الإسلامي للتنمية بإدارة هذه التبرعات من خلال تنفيذ مشاريع وبرامج تنموية في القدس.

(ق2435 - د.ع 114 - 2024/9/5)



State of Palestine

Ministry of Social Development

ملخص مشروع إنقاذ الحياة

المساعدات الاجتماعية الشاملة الطارئة في قطاع غزة

مقدمة وتحديات

لقد أثر العدوان المستمر في قطاع غزة بشكل كبير على الفئات الهشة، بما في ذلك كبار السن، والأفراد ذوي الإعاقة، والأسر التي ترأسها نساء. هذه الفئات معرضة بشكل خاص للفقر والإقصاء الاجتماعي، والذي تفاقم بفعل عدم الاستقرار في المنطقة. على الرغم من الرغبة السياسية للحكومة الفلسطينية لتطوير نظام حماية اجتماعية شامل، فإن القيود المالية الشديدة تعيق الوصول لجميع الفئات الهشة، خاصة في قطاع غزة.

واستنادًا إلى خطة الحكومة الفلسطينية للإغاثة الطارئة التي تم تقديمها في اجتماع القمة العربية في دولة البحرين المنعقدة بشهر أيار 2024، والتي تهدف إلى توفير حلول مستدامة للفئات الهشة والمتضررة من الأزمات المتكررة، تتلزم الحكومة بتحقيق نظام حماية اجتماعية قائم على الحقوق. هذا النظام يستهدف التخفيف من المعاناة المتزايدة الناتجة عن العدوان في غزة، وخاصة للفئات الأكثر هشاشة ككبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأسر التي ترأسها نساء، والذين هم في أمس الحاجة إلى الدعم الاجتماعي والاقتصادي. قبل العدوان الحالي، ومع ارتفاع معدلات الفقر، كان يحصل جزء بسيط من هذه الفئات على شكل من أشكال الحماية الاجتماعية، خاصة النساء المسنات والأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أدى العدوان إلى ازدياد هشاشة هذه الفئات خاصة في غزة، حيث معظم المقيمين فيها مسجلين في السجل الاجتماعي الوطني. وتحتاج هذه الفئات إلى استمرار الحماية الاجتماعية بسبب عدم مقدرتها على استعادة سبل العيش والوصول إلى فرص العمل.

التزام الحكومة الفلسطينية بالحماية الاجتماعية

في شهر أيلول 2023، اتخذت الحكومة الفلسطينية، عن طريق وزارة التنمية الاجتماعية، خطوة هامة نحو إقامة نظام حماية اجتماعية يعتمد على الحقوق من خلال تقديم سياسات توفر مستحقات اجتماعية فردية للأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة وكبار السن فوق 65 عامًا ممن ليس لديهم مصادر دخل أخرى. تؤكد هذه السياسات التزام الحكومة الأوسع لضمان الدعم العادل على مدار الحياة.

تستند المساعدات الجديدة إلى استراتيجيات سابقة تهدف إلى إنشاء قاعدة حماية اجتماعية لأكثر الفئات تهميشاً. يتم تمويل هذه المساعدات في الضفة الغربية من خلال آلية PEGASE التابعة للاتحاد الأوروبي، بالتعاون الفني من منظمة العمل الدولية. أما التمويل لغزة فهو محدود نسبياً بسبب القيود المالية والإدارية. لذا فإن الدعم الخارجي ضروري لإيصال هذه المساعدات إلى غزة، لضمان معيشة الفئات المهمشة، والحفاظ على التماسك الاجتماعي.



State of Palestine

Ministry of Social Development

الملائمة مع الأولويات الوطنية والدولية

تتوافق المساعدات الاجتماعية المقترحة مع أجندة السياسة الوطنية للحكومة الفلسطينية، وإستراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية (2024-2030)، والإستراتيجية الوطنية لكبار السن (2021-2026). تركز هذه الأولويات على توسيع وتعزيز سياسات الحماية الاجتماعية، كما تساهم هذه المساعدات بالإطار التعاوني المستدام للأمم المتحدة 2023-2025 (UNSDCF)، الذي يركز على الوصول لخدمات اجتماعية مستدامة وشاملة وعالية الجودة بشكل متساوي.

وعلى الصعيد الدولي، صادقت دولة فلسطين على عدة اتفاقيات تؤكد حق الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والاتفاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أن المساعدات المقترحة صممت بناء على هذه الالتزامات، لتوفير الدعم الأساسي لأكثر الفئات هشاشة في غزة.

الأثر المتوقع

يهدف المشروع إلى تقديم دخل مستدام لكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأسر التي ترأسها نساء في غزة. وسيتم تنفيذه على مرحلتين:

1. المرحلة الأولى: ستقدم المساعدات الاجتماعية لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة، إلى جانب التحويلات النقدية الطارئة للأسر المتأثرة بالحرب في غزة. تم بناء النموذج والتكلفة بناءً على النموذج الناجح الذي تم تنفيذه في الضفة الغربية، لضمان المساواة بين المنطقتين.
2. المرحلة الثانية: تقدم المرحلة الثانية بدلاً اجتماعياً جديداً للأسر التي ترأسها نساء في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، من الذين تم استبعادهم من برامج الحماية الاجتماعية سابقاً.

من المتوقع أن تحسن هذه المعايير حياة عشرات الآلاف من الأفراد، وتقلل من الفقر والإقصاء الاجتماعي، وتعزز التماسك الاجتماعي في غزة. وفيما يلي التكاليف المتوقعة المرتبطة بهذه المبادرات:

التكلفة السنوية (دولار أمريكي)	التكلفة الربعية (دولار أمريكي)	التكلفة الشهرية (بالدولار الأمريكي)	عدد المستفيدين	البرنامج
40,800,000	10,200,000	3,400,000	50,000	مستحقات الإعاقة الشديدة
25,200,000	6,300,000	2,100,000	30,000	مستحقات كبار السن
82,000,000			300,000	برنامج الطوارئ النقدي للأسر المتأثرة بالحرب
7,440,000	1,860,000	620,000	6,870	الأسر التي ترأسها نساء والأسر التي لديها أمراض مزمنة



State of Palestine

Ministry of Social Development

الحكومة وآليات التمويل

سيشرف على تنفيذ المشروع صندوق المساعدات الاجتماعية، المدار من قبل الحكومة الفلسطينية بمساعدة فنية من منظمة العمل الدولية. وستقوم وزارة التنمية الاجتماعية بإدارة هذه المساعدات تبعاً للحكومة الحالية لضمان الشفافية والمساءلة. سيتم تمويل المشروع من خلال عدة طرق، بما في ذلك المساعدة المالية المباشرة للحكومة الفلسطينية، والمساعدة غير المباشرة عبر الوكالات الأممية، والتنفيذ المباشر من قبل المنظمات غير الحكومية الشريكة.

إدارة المشروع، الإشراف، والتقييم

سيقود هذا المشروع لجنة توجيهية فنية، تضم ممثلين من وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة المالية ووكالات الأمم المتحدة والشركاء التموينيين. ستضمن هذه اللجنة التصميم والتنسيق الفعال ومراقبة مبادرات الحماية الاجتماعية. سيدعم نجاح المشروع من خلال مراقبة وتقييم دقيقين، وفقاً للمعايير الدولية. وسيتم تقديم تقارير دورية لتقدم المشروع تهدف إلى تسليط الضوء على أثره على المستفيدين، واستخدام الأموال، والمجالات التي تحتاج إلى تحسين.

الخاتمة

تعد المساعدات الاجتماعية العالمية الطارئة والمعتمدة على الحقوق في قطاع غزة ضرورية لدعم أكثر الفئات هشاشة في المنطقة. يهدف المشروع إلى توفير الإغاثة الفورية وتعزيز التماسك الاجتماعي طويل الأمد والاستقرار من خلال التوافق مع الأولويات الوطنية والدولية وتطبيق آليات حوكمة وتمويل قوية. إن نجاح تنفيذ هذا المشروع سيكون نموذجاً لتوسيع الحماية الاجتماعية في المناطق المتأثرة بالأزمات، وضمان عدم ترك أي شخص خلف الركب.

معلومات الاتصال

الاسم	المسمى الوظيفي	رقم الجوال	البريد الإلكتروني
معالي الدكتورة سماح حمد	وزيرة التنمية الاجتماعية	0598943344	minister@mosd.gov.ps
منال توفيق	مدير عام التخطيط وإدارة المساعدات	0598818603	mtawfeeq@mosd.gov.ps
رنا ريادي	المنسق الفني لمكتب الوزارة	0598882211	Rana.riady@mosd.gov.ps
هاني العالول	مدير مكتب معالي الوزارة	0599762762	h.aloul@mosd.gov.ps

قرار

بشأن

الخطاب العربي الموحد للاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2024



إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- مذكرة صندوق النقد العربي بشأن القضايا المقترحة إدراجها ضمن الخطاب العربي الموحد لعام 2024، والذي ستلقيه المجموعة العربية في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين المقرر عقدها خلال شهر أكتوبر/ تشرين أول القادم،
- نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،

- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

دعوة الدول الأعضاء لتقديم ملاحظاتها على مشروع الخطاب العربي الموحد للاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين لعام 2024، وذلك في موعد أقصاه 1 أكتوبر/ تشرين أول 2024، تمهيداً لإدراجها في الخطاب العربي الموحد.

(ق2436 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قرار

بشأن

تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي للعام 2023

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- مذكرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية رقم (1452) بتاريخ 2024/7/17،
- قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2399) د.ع (112) بتاريخ 2023/8/31،
- الملخص التنفيذي الخاص بتقرير الأمن الغذائي العربي لعام 2023،
- نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات المنظمة العربية للتنمية الزراعية،

- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

1. الإحاطة علماً بتقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2023، وتقديم الشكر إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية على قيامها بتطوير محتويات التقرير ليشمل كافة المحاور الرئيسية للأمن الغذائي، وخاصةً محور إتاحة الغذاء، وإمكانية الحصول عليه، والاستفادة منه، واستقراره واستدامته، وكذلك تضمينه التغيرات المناخية والسياسية والاقتصادية على أوضاع الأمن الغذائي العربي.
2. دعوة الدول العربية لتزويد المنظمة بكافة البيانات والمعلومات ذات العلاقة بالأمن الغذائي والمُضمّنة بالاستمارة الخاصة بإعداد التقرير، في المواعيد المُحدّدة، لتمكينها من إصدار التقرير وتضمينه بالبيانات الضرورية في المواعيد المُحدّدة.
3. تكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتقديم تقرير دوري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حول هذا الموضوع، في دورة سبتمبر / أيلول من كل عام.

(ق 2437 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قرار

بشأن

متابعة تنفيذ البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
 - مذكرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية رقم (1452) بتاريخ 2024/7/17،
 - قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2280) د.ع (106) بتاريخ 2020/9/3، ورقم (2423) د.ع (113) بتاريخ 2024/2/15،
 - التقرير الذي أعدته المنظمة العربية للتنمية الزراعية بشأن متابعة تنفيذ البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي،
 - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات المنظمة العربية للتنمية الزراعية،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

1. الإحاطة علماً بالجهود التي تبذلها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تنفيذ البرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي، وتسجيل الارتياح لمستوى التقدم المحرز في تنفيذه.
2. دعوة الدول لتقديم الدعم اللوجستي اللازم لتنفيذ برامج وأنشطة وخطط عمل المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمتعلقة بالبرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي.
3. دعوة المنظمات الرديفة ومؤسسات وصناديق التمويل العربية والإقليمية والدولية لتقديم الدعم الفني والمالي اللازم للمنظمة لمساعدتها في تنفيذ البرامج والأنشطة المضمنة بالبرنامج.
4. تكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتقديم تقرير دوري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حول هذا الموضوع، في دورة سبتمبر/ أيلول من كل عام.

(ق 2438 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قرار

بشأن

متابعة تنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2030-2020

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
 - مذكرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية رقم (1452) بتاريخ 2024/7/17،
 - قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة القرار رقم (796) د.ع (31) بتاريخ 2022/11/2،
 - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2422) د.ع (113) بتاريخ 2024/2/15،
 - التقرير الذي أعدته المنظمة العربية للتنمية الزراعية بشأن متابعة تنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2030-2020،
 - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات المنظمة العربية للتنمية الزراعية،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

1. الإحاطة علماً بالجهود التي تبذلها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2030-2020، وتسجيل الارتياح لمستوى التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية.
2. دعوة الدول لتقديم الدعم اللوجيستي اللازم لتنفيذ برامج وأنشطة وخطط عمل المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمتعلقة باستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2030-2020.
3. دعوة المنظمات الرديفة ومؤسسات وصناديق التمويل العربية والإقليمية والدولية لتقديم الدعم الفني والمالي اللازم للمنظمة لمساعدتها في تنفيذ البرامج والأنشطة المضمنة بالاستراتيجية.
4. تكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتقديم تقرير دوري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حول هذا الموضوع، في دورة سبتمبر/ أيلول من كل عام.

(ق2439 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قرار

بشأن

متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية 2020-2040

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
 - مذكرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية رقم (1452) بتاريخ 2024/7/17،
 - قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة القرار رقم (799) د.ع (31) بتاريخ 2022/11/2،
 - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2421) د.ع (113) بتاريخ 2024/2/15،
 - التقرير الذي أعدته المنظمة العربية للتنمية الزراعية بشأن متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية 2020-2040،
 - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات المنظمة العربية للتنمية الزراعية،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

1. الإحاطة علماً بالجهود التي تبذلها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تنفيذ الاستراتيجية العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية 2020-2040، والإشادة بمستوى التقدم المحرز في تنفيذها.
2. دعوة الدول للاستفادة من الاستراتيجية العربية للإدارة المستدامة للموارد الرعوية 2020-2040، كوثيقة استرشادية عند إعداد استراتيجياتها الوطنية، وكذلك دعوتها لتقديم الدعم اللوجيستي اللازم لتنفيذ برامج وأنشطة وخطط عمل المنظمة المتعلقة بالاستراتيجية.
3. الطلب من المنظمة العمل على تقديم الدعم الفني اللازم للدول التي ترغب بتحديث استراتيجياتها الوطنية المتعلقة بالمراعي والغابات، وكذلك الدول الرغبة بوضع استراتيجيات للمرة الأولى في مجال استدامة الغابات والمراعي.
4. دعوة المنظمات الرديفة ومؤسسات وصناديق التمويل العربية والإقليمية والدولية لتقديم الدعم المالي اللازم للمنظمة لمساعدتها في تنفيذ البرامج والأنشطة المضمنة بالاستراتيجية.
5. تكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتقديم تقرير دوري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حول هذا الموضوع، في دورة سبتمبر/أيلول من كل عام.

(ق 2440 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قرار

بشأن

متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية لتربية الأحياء المائية 2018-2037

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
 - مذكرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية رقم (1452) بتاريخ 2024/7/17،
 - قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة القرار رقم (694) د.ع (28) بتاريخ 2017/3/29،
 - قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2420) د.ع (113) بتاريخ 2024/2/15،
 - التقرير الذي أعدته المنظمة العربية للتنمية الزراعية بشأن متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية للأحياء المائية 2018-2037،
 - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات المنظمة العربية للتنمية الزراعية،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

1. الإحاطة علماً بالجهود التي تبذلها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في تنفيذ الاستراتيجية العربية للأحياء المائية 2018-2037، وتسجيل الارتياح لمستوى التقدم المحرز في تنفيذها.
2. دعوة الدول لتقديم الدعم اللوجيستي اللازم لتنفيذ برامج وأنشطة وخطط عمل المنظمة المتعلقة بالاستراتيجية العربية للأحياء المائية 2018-2037.
3. دعوة المنظمات الرديفة ومؤسسات وصناديق التمويل العربية والإقليمية والدولية لتقديم الدعم المالي اللازم لمساعدتها في تنفيذ البرامج والأنشطة المضمنة بالاستراتيجية.
4. تكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتقديم تقرير دوري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حول هذا الموضوع، في دورة سبتمبر/ أيلول من كل عام.

(ق 2441 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قرار
بشأن
مقترح إنشاء بنك الإسكان والتعمير العربي

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
 - قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2390) د.ع (112) بتاريخ 2023/8/31، ورقم (2418) د.ع (113) بتاريخ 2024/2/15،
 - قرارات مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دوراته العادية (38) و(39) و(40)،
 - الرؤية المُقدّمة من اتحاد المصارف العربية حول إنشاء بنك الإسكان والتعمير العربي، وكذلك الرد الوارد من صندوق النقد العربي حول هذا الموضوع،
 - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وإذ يُثمن مبادرة الجمهورية التونسية لإنشاء بنك الإسكان والتعمير العربي،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد الجمهورية التونسية،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

1. التأكيد على قيام الأمانة العامة بتوضيح الآلية والإجراءات المتبعة لإنشاء المؤسسات المالية العربية، وعرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة.
2. تكليف الأمانة العامة بتشكيل فريق من المختصين يضم في عضويته الجمهورية التونسية (صاحبة المقترح) ومن يرغب من الدول العربية، وصندوق النقد العربي واتحاد المصارف العربية وممثلين عن مؤسسات التمويل العربية، لدراسة وثيقة مقترح "إنشاء بنك الإسكان والتعمير العربي"، ومتطلبات ذلك في ضوء الملاحظات الواردة من الدول العربية وعدد من مؤسسات التمويل في هذا الشأن، ومن ثم تعميم نتائج عمل الفريق على الدول الأعضاء لإبداء ملاحظاتها، تمهيداً لعرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة القادمة.

(ق 2442 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قرار
بشأن
تطوير أداء المنظمات العربية المتخصصة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
 - مذكرتي المندوبية الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (151) بتاريخ 2024/7/31، ورقم (154) بتاريخ 2024/8/11،
 - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد دولة الإمارات العربية المتحدة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

1. الترحيب بالمبادرة المُقدّمة من دولة الإمارات العربية المتحدة حول تطوير أداء المنظمات العربية المتخصصة.
2. تكليف الأمانة العامة بدعوة فريق من الخبراء والمختصين من الدول العربية ومن المنظمات العربية المتخصصة، لمناقشة تطوير أداء المنظمات العربية المتخصصة في ضوء ورقة العمل المُقدّمة من دولة الإمارات العربية المتحدة.
3. إحالة تقرير بنتائج أعمال فريق الخبراء والمختصين إلى فريق العمل الثالث المعني بتطوير العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك، لإعداد تقرير نهائي في هذا الشأن يتم رفعه إلى الدورة (116) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم رفعه إلى اللجنة مفتوحة العضوية لتطوير العمل العربي المشترك، ثم مجلس الجامعة لاعتماده.

(ق 2443 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قرار

بشأن

الموضوعات الخاصة بالمنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
 - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (113) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
 - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (113) و(114)،
 - تقرير الأمانة العامة حول المشاركة في اجتماعات المجالس التشريعية للمنظمات العربية المتخصصة، وذلك خلال الفترة بين دورتي المجلس (113) و(114)،
 - تقرير وقرارات اجتماع الدورة العادية (56) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك برئاسة معالي الأمين العام، خلال الفترة 22-2024/4/24،
 - تقرير وتوصيات اجتماع الدورة العادية (33) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة، خلال الفترة 7-2024/7/11،
 - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاقتصادية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

1. الإحاطة علماً بتقرير الأمانة العامة حول المشاركة في اجتماعات المجالس التشريعية للمنظمات العربية المتخصصة، وذلك خلال الفترة بين دورتي المجلس (113) و(114).
2. الموافقة على تقرير وقرارات الدورة العادية (56) للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك برئاسة معالي الأمين العام، التي عقدت خلال الفترة 22-2024/4/24، بمقر الأمانة العامة.
3. الموافقة على تقرير وتوصيات الدورة العادية (33) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة، المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي عقدت خلال الفترة 7-2024/7/11، بمقر الأمانة العامة.
4. الموافقة على تقرير وتوصيات اجتماع اللجنة الفنية المعنية بدراسة الأنظمة الأساسية الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة"، الذي عُقد بتاريخ 2024/7/7 بمقر الأمانة العامة، والمرفق بوثيقة تقرير وتوصيات الدورة العادية (33) للجنة المنظمات.
5. الموافقة على موازنات المنظمات العربية المتخصصة للعام المالي 2025-2026، على النحو التالي:

بالدولار الأمريكي

ما أوصت به اللجنة			الموازنة المُقدّمة من المنظمة		اسم المنظمة
2026	2025	مصادر تمويل الموازنة	2026	2025	
400,000	400,000	مساهمات الدول	3,750,000	3,750,000	المنظمة العربية للتنمية الإدارية
3,350,000	3,350,000	التمويل الذاتي			
3,750,000	3,750,000	الإجمالي			
9,000,000	9,000,000	مساهمات الدول	11,100,000	11,100,000	المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
1,600,000	1,600,000	التمويل الذاتي			
500,000	500,000	من الاحتياطي العام			
11,100,000	11,100,000	الإجمالي			
3,900,000	3,900,000	مساهمات الدول	4,200,000	4,200,000	منظمة العمل العربية
300,000	300,000	التمويل الذاتي			
4,200,000	4,200,000	الإجمالي			
6,200,000	6,200,000	مساهمات الدول	8,200,000	8,200,000	المنظمة العربية للتنمية الزراعية
2,000,000	2,000,000	التمويل الذاتي			
8,200,000	8,200,000	الإجمالي			
2,000,000	2,000,000	مساهمات الدول	2,030,000	2,030,000	الهيئة العربية للطاقة الذرية
30,000	30,000	التمويل الذاتي			
2,030,000	2,030,000	الإجمالي			
3,625,000	3,625,000	مساهمات الدول	4,750,000	4,750,000	المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين
1,125,000	1,125,000	التمويل الذاتي			
4,750,000	4,750,000	الإجمالي			
5,100,000	5,100,000	مساهمات الدول	7,500,000	7,500,000	المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)
2,400,000	2,400,000	التمويل الذاتي			
7,500,000	7,500,000	الإجمالي			
1,200,000	1,200,000	مساهمات الدول	1,794,000	1,722,000	المنظمة العربية للطيران المدني
594,000	522,000	التمويل الذاتي			
1,794,000	1,722,000	الإجمالي			
2,638,430	2,638,430	مساهمات الدول	2,638,430	2,638,430	المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى
1,300,000	1,300,000	مساهمات الدول	2,050,000	2,050,000	المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات
750,000	750,000	التمويل الذاتي			
2,050,000	2,050,000	الإجمالي			

6. بشأن متابعة الفقرة (8) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2400) د.ع (112) بتاريخ 2023/8/31، يتم إرجاء موضوع "إنشاء وتمويل المركز العربي للآثار والتراث الحضاري بمدينة تيبازة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية" إلى دورة لاحقة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
7. الطلب من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الالكسو) اتخاذ الإجراءات اللازمة للإعلان فوراً عن شغور منصب المدير العام المساعد للمنظمة، وعلى ألا تتحمل الدول العربية أية أعباء مالية إضافية.
8. الموافقة على إنشاء مكتب إقليمي للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة "أكساد"، في كل من المملكة العربية السعودية، ودولة فلسطين، على أن تتحمل كل دولة كافة التكاليف المتعلقة بإنشاء المكتب لديها.

(ق2444 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قرار

بشأن

مبادرة تحدي القراءة العربي

التابعة لمؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية

بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية



إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- مذكرتي المندوبية الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (29-132) بتاريخ 2024/7/4، ورقم (40-163) بتاريخ 2024/8/15،
- نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد دولة الإمارات العربية المتحدة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

1. الترحيب بمبادرة تحدي القراءة العربي، وتقديم الشكر لمؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية، لإطلاقها لهذه المبادرة المعرفية الثقافية الخلاقة.
2. الطلب من الأمانة العامة للجامعة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الالكسو) التعاون مع المعنيين بمبادرة تحدي القراءة العربي، لتنفيذها وفق الخطوات المحددة لذلك.
3. حث الوزارات المعنية بالتعليم في الدول العربية على اعتماد مبادرة تحدي القراءة العربي، والنظر في تبنيها كمنهج تعليمي، والعمل على نشرها وتقديم الدعم لها ما أمكن ذلك.
4. تكليف الأمانة العامة للجامعة بتقديم تقرير بنتائج مبادرة تحدي القراءة العربي، يتضمن توصيات بشأنها، يُعرض على اجتماع قادم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(ق 2445 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قرار

بشأن

استراتيجية النهوض باللغة العربية

تحت شعار "التمكين للغة العربية: رمز هويتنا وأداة تنميتنا"

وخطتها التنفيذية



إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

▪ مذكرة الأمانة العامة،

▪ نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،

- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، واتحاد مجامع اللغة العربية، واتحاد الجامعات العربية، والمعهد العربي العالي للترجمة، والهيئة العليا للذخيرة العربية، وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وغيرها من الجهات العربية والدولية ذات الصلة، بتحديث "استراتيجية النهوض باللغة العربية تحت شعار "التمكين للغة العربية: رمز هويتنا وأداة تنميتنا" وخطتها التنفيذية"، وعرض الموضوع على المجلس في دورة قادمة.

(ق2446 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قرار
بشأن
الاستراتيجية العربية للتعلّم مدى الحياة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:
 - مذكرة الأمانة العامة،
 - مذكرة المندوبية الدائمة للمملكة المغربية رقم (3338) بتاريخ 2024/7/11،
 - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد المملكة المغربية،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع المملكة المغربية بصفتها صاحبة المبادرة، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، ومنظمة العمل العربية، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، واتحاد الجامعات العربية، بإعداد مشروع "الاستراتيجية العربية للتعلّم مدى الحياة"، وتعميمها على الدول الأعضاء، تمهيداً لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة قادمة.

(ق 2447 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قرار

بشأن

دور الدعم الاجتماعي في تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص في التعلّم

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- مذكرة المندوبية الدائمة للمملكة المغربية رقم (3338) بتاريخ 2024/7/11،
- نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد المملكة المغربية،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

إحالة مقترح "دور الدعم الاجتماعي في تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص في التعلّم"، إلى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، لبحثه واتخاذ القرار اللازم، وعرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة قادمة.

(ق 2448 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قرار

بشأن

العقد العربي الثاني لمحو الأمية وتعليم الكبار (2025 - 2034)

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- قراري مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة رقم (636) د.ع (26) بتاريخ 2015/3/29،
- نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

تكليف الأمانة العامة، بالتنسيق مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والمنظمات ذات الصلة، بإعداد مشروع العقد العربي الثاني لمحو الأمية وتعليم الكبار (2025 - 2034)، وعرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة قادمة.

(ق 2449 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قرار
بشأن
مبادرة الثقافة والمستقبل الأخضر

- إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،
- بعد اطلاعه على:
 - مذكرة الأمانة العامة،
 - مذكرة الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية رقم (46-346) بتاريخ 2024/7/22،
 - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
 - وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد المملكة العربية السعودية،
 - وفي ضوء المناقشات،

يقرر

تتمين جهود المملكة العربية السعودية الرامية إلى تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي، وخصوصاً فيما يتعلق بالتنمية المستدامة بأبعادها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية خلال ترأسها القمة العربية في دورتها (32)؛ وذلك لإطلاقها مبادرة الثقافة والمستقبل الأخضر التي تهدف إلى رفع مستوى التزام القطاع الثقافي في الدول العربية تجاه أهداف التنمية المستدامة، ودعم الممارسات صديقة البيئة وتوظيفها في دعم الاقتصاد الإبداعي.

(ق2450 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قرار
بشأن
إنشاء الوكالة العربية للدواء

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
 - مذكرة المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية رقم (1607) بتاريخ 2024/8/15،
 - الوثائق الخاصة بالوكالة العربية للدواء، والمقدمة من جمهورية مصر العربية،
 - توصية اجتماع الدورة (33) للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، خلال الفترة 7-2024/7/11 بمقر الأمانة العامة،
 - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد جمهورية مصر العربية،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

1. الموافقة على إنشاء الوكالة العربية للدواء (وعد)، وفقاً للمقترح المقدم من جمهورية مصر العربية، مع عدم تحمل الدول الأعضاء أية أعباء مالية، والتأكيد على عدم إلزام الدول العربية بشراء الأدوية بشكل موحد أو بالتسجيل الموحد للأدوية أو اعتماد مصانع الأدوية بشكل موحد، وبما لا يخالف الأنظمة المعمول بها في الدول العربية، إلا في حال توافقت الدول العربية على غير ذلك.
2. الترحيب باستضافة جمهورية مصر العربية لمقر الوكالة العربية للدواء، وتقديم الشكر لها على ما اتخذته من خطوات في سبيل تفعيل إنشائها، مع ضمان الالتزام بنص الفقرة (2) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2390) د.ع (112) بتاريخ 2023/8/31، بشأن تعديل ضوابط ومعايير إنشاء المنظمات العربية المتخصصة والكيانات المنبثقة عن جامعة الدول العربية، وذلك عند إعداد النظام الأساسي للوكالة.

(ق 2451 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قرار

بشأن

الأجهزة والهيئات المنبثقة عن مجلس وزراء الصحة العرب

—

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
 - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (113) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
 - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (113) و (114)،
 - قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2357) د.ع (110) بتاريخ 2022/9/1، ورقم (2405) د.ع (112) بتاريخ 2023/8/31،
 - قرارات مجلس وزراء الصحة العرب رقم (18) و (19) و (20)، د.ع (58) بتاريخ 2023/3/14،
 - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

1. الإحاطة علماً بالتقارير التي أعدها اللجنة التي شكّلها معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، حول تقييم وضع كافة الأجهزة والهيئات المنبثقة عن مجلس وزراء الصحة العرب.
2. تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع الهيئات المنبثقة عن مجلس وزراء الصحة العرب، بمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة المشار إليها في الفقرة العاملة رقم (1) من هذا القرار.

(ق2452 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قرار

بشأن

إحداث مراكز تطوعية للشباب وللمتقاعدين لخدمة كبار السن

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- مذكرة المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية رقم (434) بتاريخ 2024/8/14،
- نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد الجمهورية التونسية،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

إحالة مقترح "إحداث مراكز تطوعية للشباب وللمتقاعدين لخدمة كبار السن"، إلى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، لبحثه واتخاذ القرار اللازم، وعرض الموضوع على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة.

(ق 2453 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قرار

بشأن

التعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنمية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (113) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
- تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (113) و(114)،
- نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،

- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

أولاً: الإحاطة علماً بتقرير الأمانة العامة حول التعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنمية.

ثانياً: منتدى التعاون العربي - الصيني:

1. الدورة الثالثة لمنتدى التعاون العربي - الصيني في مجال الصحة:
تكليف الأمانة العامة مواصلة الإجراءات اللازمة للإعداد والتحضير لعقد الدورة الثالثة لمنتدى التعاون العربي الصيني في مجال الصحة، خلال الربع الأخير من عام 2024 في جمهورية مصر العربية.
2. الدورة السادسة لمؤتمر الصداقة العربية - الصينية:
تكليف الأمانة العامة مواصلة الإجراءات اللازمة للإعداد والتحضير لعقد الدورة السادسة لمؤتمر الصداقة العربية - الصينية.
3. الدورة الرابعة لمنتدى المدن العربية - الصينية:
تكليف الأمانة العامة مواصلة الإجراءات اللازمة للإعداد والتحضير لعقد الدورة الرابعة لمنتدى المدن العربية - الصينية، خلال الربع الأخير من عام 2024 في دولة ليبيا.
4. الدورة الرابعة لمهرجان الفنون العربية - الصينية:
تكليف الأمانة العامة مواصلة الإجراءات اللازمة للإعداد والتحضير لعقد الدورة الرابعة لمهرجان الفنون العربية - الصينية.
5. الدورة الخامسة لمنتدى المرأة العربية - الصينية:
تكليف الأمانة العامة مواصلة الإجراءات اللازمة للإعداد والتحضير لعقد الدورة الخامسة لمنتدى المرأة العربية - الصينية.
6. الدورة الثانية لمنتدى تنمية الشباب العربي - الصيني:
تكليف الأمانة العامة مواصلة الإجراءات اللازمة للإعداد والتحضير لعقد الدورة الثانية لمنتدى تنمية الشباب العربي - الصيني.

(ق2454 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قرار
بشأن
التنمية المستدامة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:
 - مذكرة الأمانة العامة،
 - تقرير الأمين العام حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة (113) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،
 - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (113) و(114)،
 - تقرير وتوصيات الاجتماع (15) للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية، بتاريخ 2024/6/27 بمقر الأمانة العامة،
 - تقرير وتوصيات ورشة العمل الثالثة رفيعة المستوى لمجموعة العمل الإقليمية "الذكاء الاصطناعي من أجل الاستدامة" حول "أدوات أخلاقيات الذكاء الاصطناعي: التحديات والفرص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية"، يومي 29-30/1/2024 في المدينة الرقمية بالرياض - المملكة العربية السعودية،
 - نتائج أعمال اجتماع المجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- واستمراراً للتعاون القائم بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)،
- وحرصاً على مواصلة التنسيق والتعاون بين الأمانة العامة للجامعة والجهات المعنية بالأمم المتحدة للتحضير لقمة المستقبل،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

1. الإحاطة علماً بتقرير وتوصيات الاجتماع (15) للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بالمنطقة العربية، والذي عُقد بتاريخ 2024/6/27 بمقر الأمانة العامة.
2. الترحيب بمشروع التصور حول "سبل تعزيز وتشجيع الاستثمار في التحول الرقمي بالمنطقة العربية"، ودعوة الدول العربية لإبداء الملاحظات والمشاركة الفعالة في أعمال ورشة العمل الإقليمية رفيعة المستوى حول "الاستثمار المستدام في المجال الرقمي"، والمُقرّر عقدها خلال الربع الأخير من العام 2024 بالتنسيق مع مجموعة العمل الإقليمية المعنية "بالتحول الرقمي والتنمية المستدامة"، وذلك تمهيداً لإعداد خطة عمل تنفيذية في هذا الشأن.

3. الترحيب بالقانون الاسترشادي لتنظيم مكافحة خسائر سلسلة الإمداد الغذائي (الفاقد والمُهدر من الأغذية)، ودعوة الدول العربية للمشاركة في أعمال ورشة العمل حول "الفاقد والمهدر من الأغذية" المُقرّر عقدها خلال الربع الأخير من العام 2024، لتكون بمثابة توجيه وإرشاد لتطبيق القانون.
4. تشكيل فرق عمل مشتركة بين ممثلي الدول العربية والأمانة العامة للجامعة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، لاستكمال تضمين كافة ملاحظات الدول العربية التي وردت على الوثيقة النهائية للرؤية العربية 2045، وذلك في خلال ثلاثة أشهر من تاريخه، تمهيداً لعرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة.
5. تكليف الأمانة العامة بمتابعة مخرجات قمة المستقبل المزمع عقدها في سبتمبر/ أيلول 2024 بمقر الأمم المتحدة، وعرض نتائجها على أعمال اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية، لدراستها والعمل على ربطها بأولويات المنطقة العربية في سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(ق2455 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قرار
بشأن
تقارير وقرارات المجالس الوزارية واللجان

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- قرارات الدورة العادية (47) لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب (مقر الأمانة العامة: 2024/2/28)،
 - قرارات الدورة العادية (60) لمجلس وزراء الصحة العرب، (مدينة جنيف: 2024/5/26)،
 - قرار الدورة غير العادية لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب رقم (1152) بتاريخ 2024/8/28 بالمملكة الأردنية الهاشمية،
 - تقرير وقرارات الاجتماع التاسع للجنة الدائمة لكودات البناء العربية (مقر الأمانة العامة: 2023/9/12-10)،
 - قرارات الدورة العادية (43) للجنة المرأة العربية على المستوى الوزاري (عبر تقنية الاتصال المرئي: 2024/2/29)،
 - نتائج أعمال اجتماعات اللجنتين الاقتصادية والاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

أولاً: الإحاطة علماً بـ:

- قرارات الدورة العادية (47) لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب (مقر الأمانة العامة: 2024/2/28).
- قرارات الدورة العادية (60) لمجلس وزراء الصحة العرب، (مدينة جنيف: 2024/5/26).
- قرار الدورة غير العادية لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب رقم (1152) بتاريخ 2024/8/28 بالمملكة الأردنية الهاشمية.

ثانياً: الموافقة على:

- تقرير وقرارات الاجتماع التاسع للجنة الدائمة لكودات البناء العربية (مقر الأمانة العامة: 2023/9/12-10).
- قرارات الدورة العادية (43) للجنة المرأة العربية على المستوى الوزاري (عبر تقنية الاتصال المرئي: 2024/2/29).

(ق2456 - د.ع 114 - 2024/9/5)

قرار

بشأن

تأكيد موعد ومكان عقد الدورة العادية (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

وتحديد موعد ومكان عقد الدورة العادية (116) للمجلس

—

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (114) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

▪ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2428) د.ع (113) بتاريخ 2024/2/15،

▪ نتائج أعمال اجتماع المجلس على مستوى كبار المسؤولين،

- وعملاً بأحكام النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة،

- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

أولاً: عقد اجتماع لجنة التنفيذ والمتابعة بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 3-5 ديسمبر/ كانون أول 2024 الموافق 2-4 جماد ثان 1446 هـ.

ثانياً: تأكيد موعد عقد الدورة العادية (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمقر الأمانة العامة على النحو التالي:

1. اجتماع اللجنة الاجتماعية يوم الأحد 9 فبراير/ شباط 2025، الموافق 10 شعبان 1446 هـ.
2. اجتماع اللجنة الاقتصادية يومي الاثنين والثلاثاء 10-11 فبراير/ شباط 2025، الموافق 11-12 شعبان 1446 هـ.
3. اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين يوم الأربعاء 12 فبراير/ شباط 2025، الموافق 13 شعبان 1446 هـ.
4. اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري يوم الخميس 13 فبراير/ شباط 2025، الموافق 14 شعبان 1446 هـ.

ثالثاً: عقد اجتماع لجنة التنفيذ والمتابعة بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 17-19 يونيو/ حزيران 2025 الموافق 21-23 ذي الحجة 1446 هـ.

رابعاً: تحديد موعد عقد الدورة العادية (116) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمقر الأمانة العامة على النحو التالي:

1. اجتماع اللجنة الاجتماعية يوم الأحد 31 أغسطس/ آب 2025، الموافق 8 ربيع الأول 1447 هـ.
2. اجتماع اللجنة الاقتصادية يوم الاثنين 1 سبتمبر/أيلول 2025، الموافق 9 ربيع الأول 1447 هـ.
3. اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين يوم الثلاثاء 2 سبتمبر/ أيلول 2025، الموافق 10 ربيع الأول 1447 هـ.
4. اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري يوم الأربعاء 3 سبتمبر/ أيلول 2025، الموافق 11 ربيع الأول 1447 هـ.

(ق 2457 - د.ع 114 - 2024/9/5)

ثالثاً: الكلمات



الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج 03/114(09/24)/05-خ(13764)

كلمة

عطوفة/ دانا الزعبي

أمين عام وزارة الصناعة والتجارة والتموين بالمملكة الأردنية الهاشمية
(رئاسة الدورة السابقة [113])

في

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية (114)
على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 5 سبتمبر/ أيلول 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية؛

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وفود الدول العربية؛

السيدات والسادة الكرام؛

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

أرحب بكم جميعاً ويُسعدني أن أُعزِّر عن بالغ اعتزازي وغِبْطتي بوجودكم اليوم في أعمال الدورة الرابعة عشرة بعد المائة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري.

لا يختلفُ الطرفُ الإقليميُّ الرئيسيُّ الذي نجتمع اليوم في سياقِهِ عن ذلك الذي كان سائداً عند افتتاح الدورة السابقة قبل سبعة أشهر والمتمثل في حرب الإبادة الجماعية التي تشنُّها إسرائيل على قطاع غزة، إلا من حيث تَفَاقم فِدَاخَةِ آثاره على أشقائنا في القطاع وامتداد التنكيل بالشعب الفلسطيني إلى الضفة الغربية.

يُبدُ أنَّ البُعدَ الإقليمي لهذا العدوان تنامي في الأشهر الأخيرة مُسبِّباً تراجُعاً اقتصادياً كبيراً جرّاء حالة عدم الاستقرار التي سبَّبها النهجُ التصعيديُّ الذي تتبَّعه إسرائيل في عدوانها الهمجي.

أما حول سهولة تأثر اقتصاداتِ دولنا بتبعات العدوان فلا أظن أن ذلك يُمثل مفاجأة، إذ تأثرتنا ولا نزالُ بتداعيات الأزمات المتتالية. لذلك حَرِيٌّ بنا أن نُسارعَ إلى تكثيف جهودنا لاستكمال وإطلاق آليات العمل العربي المشترك وتعزيز دور مؤسسات الجامعة العربية. ففي ذلك تحقيقٌ للمصالح العربية وتفعيلٌ للقواسم المشتركة وتحصينٌ من التحديات القائمة والقادمة والمستقبلية.

ونأمل أن نكون خلال رئاسة المملكة الأردنية الهاشمية للدورة السابقة لمجلسكم الموقر قد وُفِّقنا بالتنسيق معكم إلى تسريع وتيرة العمل المشترك.

وهنا لا يسعني إلا أن أقدم بجزيل الشكر والامتنان لكم اصحاب المعالي والسعادة لما أبديتموه من تعاون وما بُذل من جهود خلال الدورة السابقة للمجلس، وأنمُنُ دعمَ معالي الأمين العام وجهود الأمانة العامة وكافة أجهزتها في حرصهم على متابعة سير العمل ودعم الوصول الى هذا المسار...

وأنا على ثقةٍ بأن هذه الدورة الحالية برئاسة دولة الإمارات العربية الشقيقة سنُمثل أيضاً إضافةً نوعيةً لجهودنا جميعاً ضمن هذا المسعى، فلأشقاء في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تتسلّم اليوم رئاسة الدورة الحالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أتقدم بخالص أمنيات التوفيق والفلاح.

والآن أرحب وأدعو معالي السيد عبد الله بن طوق المري، وزير الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة لِتسلّم رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. فلأينفضل مشكوراً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج03/114(24/09)/06-خ(13765)

كلمة

معالي / عبد الله بن طوق المري
وزير الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة
(رئاسة الدورة الحالية [114])

في

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية (114)
على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 5 سبتمبر/ أيلول 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود،

معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية،

أصحاب السعادة رؤساء المنظمات والهيئات العربية المتخصصة،

الأخوة والأخوات،

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بدايةً، يطيب لي أن أرحب بكم جميعاً في الجلسة الافتتاحية للدورة 114 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتي تمثل إحدى المنصات العربية البارزة للنقاش والتفكير المبتكر وتنسيق الجهود المشتركة لخلق فرص اقتصادية وتنموية جديدة تسهم في تعزيز نمو واستدامة اقتصاداتنا العربية.

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود،

أتشرف برئاسة هذه الدورة المهمة ممثلاً عن دولة الإمارات العربية المتحدة، وأود أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان لمعالي/ يوسف الشمالي، وزير الصناعة والتجارة والتموين بالمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة على جهوده المخلصة ودوره المميز خلال فترة ترؤس معاليه الدورة السابقة للمجلس.

وأتوجه بجزيل الشكر والتقدير للأمانة العامة لجامعة الدول العربية ممثلةً بمعالي/ أحمد أبو الغيط الأمين العام، على الجهود الاستثنائية التي بذلت في إعداد وتنظيم الدورة الحالية، والشكر موصول لأصحاب السعادة الأمناء العامون المساعدون للقطاعين الاقتصادي والاجتماعي ولأمانة المجلس، ولكوادر وأجهزة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

كما أود عن أعرب عن خالص الشكر لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء وفود الدول العربية الشقيقة المشاركين في الاجتماع على حسن تعاونهم لدعمنا في إدارة هذه الدورة، والخروج بنتائج مرضية تطلعاتنا الاقتصادية والاجتماعية، والانتقال بها نحو مراحل متقدمة أكثر ازدهاراً.

الإخوة والأخوات،

يأتي اجتماعنا اليوم في ظل ظروف استثنائية صعبة تشهدها منطقتنا العربية، منها تحديات وأزمات اقتصادية متعددة، حيث خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمقدار 0.2 نقطة مئوية منذ بداية العام الجاري، كما تمر منطقتنا العربية بتوترات جيوسياسية مستمرة لاسيما الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في قطاع غزة، وهو ما يفرض علينا المزيد من الجهود لتعزيز التقارب والتلاحم ودعم تنسيق العمل العربي المشترك في جانبه الاقتصادي والاجتماعي ليضيف بُعداً جديداً في مواجهة تلك التحديات وتحولها إلى فرص حقيقية تدعم مستقبل اقتصادات المنطقة، وتحقق المزيد من الازدهار والتقدم لشعوبنا العربية.

وفي هذا الاتجاه، أود أن أشير إلى أن دولة الإمارات تؤكد حرصها على مواصلة الجهود مع الدول العربية الشقيقة، والعمل سوياً يداً بيد في هذه المرحلة، لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي، وإيجاد الحلول المناسبة لمواجهة تلك التحديات، واستغلال كافة الممكّنات والطاقت والخبرات لدعم المسيرة التنموية الشاملة، وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

ومن هنا نرى أهمية تسريع العمل على استكمال وتنفيذ عدد من المشاريع التنموية المشتركة، والارتقاء بمنظومة الأطر التشريعية المنظمة للعلاقات الاقتصادية بين دولنا العربية، والتي ستسهم في الوصول إلى أهدافنا المنشودة، ودعم التعاون في توفير المزيد من فرص العمل للشباب، وتشجيع اعتماد أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، ودفع الإصلاحات الهيكلية، وتحفيز السياسات الداعمة للتنويع الاقتصادي.

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود،

تُشكل الأولويات والملفات المُدرّجة في جدول أعمالنا اليوم، فرصة ثمينة لتعزيز التعاون بين دولنا والإسهام في دفع عجلة التنمية المستدامة، وتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي، ولعل من أبرز هذه الملفات:

أولاً: تعزيز التجارة العربية البينية المشتركة، والتي تُعد من أهم مكتسبات التعاون بين دولنا العربية، ومن الضروري أن نُدرك أهمية التكتل الاقتصادي العربي الذي تتميز به منطقتنا، والعمل على الآتي:

- إيلاء الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة في إطار جامعة الدول العربية المزيد من الاهتمام والالتزام بما تضمنته من أحكام ونظم ومبادئ تهدف إلى تعزيز مصالحنا المشتركة، وبالأخص "اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري بين الدول العربية"، والتي نتج عنها إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وندعو دولنا العربية إلى الحفاظ عليها وتعزيز التعاون في إطارها وتفعيل وتطبيق النظم والقرارات الصادرة بشأنها.
- تعزيز التبادل التجاري للمنتجات الوطنية على مستوى المنطقة، بما يسهم في دعم الصادرات الوطنية، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية، وفي هذا الإطار:

- ندعو اللجان الفنية ولجان الخبراء إلى سرعة الانتهاء من بعض الملاحق المكملّة لتسهيل حركة التجارة في المنطقة.

- كما نتوجه بدعوة اللجنة الفنية لقواعد المنشأ إلى الانتهاء من إجراء المراجعات اللازمة لبعض قواعد المنشأ المتفق عليها سابقاً، حيث أبدت بعض الدول الرغبة في تعديلها.

- وكذلك ندعو لجنة الخبراء القانونيين المعنيين بتطوير آلية فض المنازعات، والانتهاء من إعداد مشروع اللائحة في أقرب وقت ممكن.

السيدات والسادة،

الملف الثاني ضمن جدول أعمالنا هو أهمية الاستثمار المباشر في تعزيز الاقتصادات العربية، خاصةً في ظل ما تشهده المنطقة من نمو متزايد في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لذلك نعتقد من المهم أن نعمل سوياً على محورين رئيسيين هما:

المحور الأول هو وضع استراتيجيات جديدة ومتكاملة وتبني سياسات اقتصادية مرنة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المنطقة، وتوفير الممكنات الداعمة للقيام بالأعمال الإبداعية والمبتكرة بمختلف المجالات، وتشجيع ريادة الأعمال.

في حين يركز **المحور الثاني** على تعزيز التعاون المشترك لدخول اتفاقية الاستثمار العربية المعدلة حيز النفاذ، بما يدعم تشجيع وتحفيز المبادلات الاستثمارية بين الدول العربية وحمايتها.

وبالحديث عن الاستثمار الأجنبي المباشر، أرغب في التنويه بأن دولة الإمارات حصلت على المركز الأول عالمياً من حيث أداء جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نسبة إلى حجم اقتصادها في عام 2023، وذلك وفقاً لمؤشر أداء الاستثمار الأجنبي المباشر "غرينفيلد" الصادر عن (FDI Intelligence)، حيث أرى أن ما حققته الإمارات في هذا الصدد، يُمثل حافزاً إيجابياً لتعزيز التعاون مع أشقائها العرب في تبادل الخبرات، وتطوير السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي للدول العربية خلال المرحلة المقبلة.

أما بالنسبة للموضوع الثالث المطروح للنقاش هو أهمية تعزيز الدور الحيوي لمنظماتنا العربية المتخصصة في دعم التكامل الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة القادمة، والتي نسعى من خلال عملنا أن تصبح هذه المنظمات هي الأذرع الفنية لجامعة الدول العربية، وبيوت الخبرة العربية، وتقديم المشورة والخبرة والنصيحة في مجال اختصاصها في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية والإدارية والإعلامية وغيرها من المجالات، كما يجب أن تحصل منظماتنا العربية المتخصصة على التمويل الذاتي الكافي لتطوير أدواتها مع التطورات المستمرة التي تشهدها المنطقة العربية والعالم، وذلك اعتماداً على التقنيات الحديثة في عملها، ودعمها للتحويل الرقمي ورفد كادرها الوظيفي بالخبرات والمهارات المتقدمة.

وكما نعلم جميعاً، أن معظم منظماتنا العربية المتخصصة تواجه العديد من التحديات التي تقف أمام الارتقاء بأدائها ومهامها، ومنها عدم الالتزام بقواعد العمل العربي المشترك، وكذلك عدم الالتزام بتنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتفاوت المساهمات في الميزانيات الخاصة بمنظماتنا العربية، وهو من شأنه التأثير على تنفيذ البرامج والمبادرات الخاصة بها على الوجه الأكمل.

ومن هذا المنطلق، لأبد أن نحرص على وضع الآليات المناسبة لتطوير أداء المنظمات العربية المتخصصة، والعمل على تشكيل فريق من الخبراء المتخصصين من الدول الأعضاء والمنظمات العربية، لبحث عملية التطوير من كافة جوانبه، لاسيما أن هذا الأمر تمت مناقشته بالفعل عدة مرات خلال اجتماعات سابقة للمجلس، إضافة إلى أهمية كسب ثقة الدول الأعضاء للتعامل مع تلك المنظمات من خلال إسناد المشاريع والاستشارات لها بطريقة مباشرة.

أصحاب المعالي والسعادة رؤساء الوفود،

يتضمن الملف الرابع التطرق إلى مناقشة أهمية التعليم وتعزيز ثقافة القراءة باعتبارهما من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الوعي وتطوير المحتوى العربي، ونجد أن تعزيز التعاون بين دولنا العربية في هذا الصدد هو أمر حيوي وضروري، وفي هذا السياق تقدمت دولة الإمارات باقتراح يتضمن توقيع مذكرة التعاون المشترك بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومبادرة تحدي القراءة العربي التابعة لمؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية.

ومما لا شك فيه أن هذا الاقتراح سيدعم جهودنا في هذا الاتجاه، لاسيما أن هذه المبادرة تُمثل أكبر مشروع عربي لتشجيع القراءة لدى الطلاب في الوطن العربي عبر التزام أكثر من 28 مليون طالب بالمشاركة في قراءة 50 مليون كتاب على مدى العام الدراسي من 50 دولة في المنطقة العربية وخارجها، كما تهدف المبادرة إلى إحداث نهضة في القراءة عبر وصول مبادرة "تحدي القراءة العربي" إلى جميع الطلبة في مدارس الوطن العربي، شاملةً أبناء الجاليات العربية في الدول الأجنبية، ومتعلمي اللغة العربية من الناطقين بغيرها.

ويرتكز الموضوع الخامس ضمن جدول أعمالنا على بحث الاقتراح المقدم من جمهورية مصر العربية الشقيقة، والذي يتضمن إنشاء "الوكالة العربية للدواء"، حيث نرى أن هذا المشروع سيُمثل خطوة مهمة لتعزيز التعاون العربي في مجال التصنيع الدوائي، وتوفير الدواء بتكلفة مناسبة، ودعم الجهود العربية والإقليمية والدولية في هذا المجال.

قبل الختام، أود التأكيد على تجديد التزام دولة الإمارات بدعم الاقتصاد الفلسطيني، وتقديم كافة السبل والممكنات الخاصة بذلك، كما أن تحسين الأوضاع الاقتصادية لدى الشعب الفلسطيني الشقيق يُعد مسؤولية جماعية، وعلينا جميعاً أن نواصل دعمنا للشعب الفلسطيني من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية والإنسانية.

ومن جهة أخرى، تؤكد دولة الإمارات استعدادها التام لتكثيف التعاون ودعم مخرجات المجلس بما يصب في تحقيق المصالح والمستهدفات العربية المشتركة، وتبادل الخبرات مع أشقائها العرب لتطوير السياسات العامة وتعزيز كفاءتها وفعاليتها.

ختاماً، أجدد شكري وتقديري لكل الجهود التي ساهمت في إعداد وتنظيم هذه الدورة المهمة، والشكر موصول إلى اللجان التحضيرية على جهودها ومناقشات البناء، والتي ستساهم في تسهيل أعمال اجتماعنا اليوم، وكذلك الشكر موصول لمدراء المنظمات العربية المتخصصة ولجميع العاملين فيها على جهودهم المُقدرة في دعم العمل العربي المشترك، ونأمل منهم المزيد من العمل والعطاء لمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلسنا الموقر، وأن نتمكن جميعاً من تنفيذ القرارات والبرامج التي سنناق عليها اليوم بروح من التعاون والإيجابية.

بارك الله في جهودكم، ووفقنا جميعاً لما فيه خير ومصحة أمتنا العربية ورخاء شعوبها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج 03/114(09/24)/04-خ(13763)

كلمة

معالي السيد / أحمد أبو الغيط
الأمين العام لجامعة الدول العربية

في

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية (114)
على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 5 سبتمبر/ أيلول 2024

معالي السيد عبد الله بن طوق المرّي

وزير الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة

رئيس الدورة الحالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

أصحاب السمو والمعالي السادة الوزراء،

السيدات والسادة،

يسعدني في البداية أن أتوجه إليكم سيادة الرئيس بخالص التهئة على تولي دولتكم رئاسة الدورة الحالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، متمنياً لكم كل النجاح والتوفيق... كما أتوجه بالشكر إلى المملكة الأردنية الهاشمية وإلى معالي السيد يوسف الشمالي - وزير الصناعة والتجارة والتموين، على رئاسة الدورة السابقة للمجلس والإدارة الحكيمة لأعمالها.

السيد الرئيس،

نقترب اليوم من مرور عام على بداية الاعتداء الإسرائيلي الغاشم على فلسطين... هذا الاعتداء لم يكن الأول من نوعه لكنه بالتأكيد الأعنف والأكثر همجية والأشد انسلاخاً من القانون والأخلاق والإنسانية... لقد تابعنا جميعاً بشاعاته وجرائمه... كما نرصد بقلق شديد محاولات إسرائيل المستمرة في توسيع دائرة الصراع إلى دول الجوار تحت ذرائع وحجج صارت أبعادها الداخلية والحسابات السياسية الشخصية التي تحركها مكشوفة للجميع... وليس خافياً ما يترتب على ذلك من مخاطر حقيقية باندلاع حرب إقليمية ستكون بلا شك ذات عواقب وخيمة على المنطقة والعالم أجمع... وستكون وطأتها شديدة على الشعوب الساعية إلى التنمية والتقدم، إذ ستعيد هذه المنطقة سنوات إلى الوراء.

لقد كانت الفترة الماضية عصيبة على الشعب الفلسطيني... الذي عاش هذه المأساة وتعايش على قدر ما يستطيع مع أثقالها... وتحمل ظروفاً قاسية تتجاوز بكثير طاقة تحمل البشر... صابراً محتسباً، كريماً مرفوع الرأس... لا يتزعزع إيمانه قيد أنملة بعدالة القضية التي يقف مدافعاً عنها في مواجهة قنابل العدو ومسيراته وصواريخه... وحدث هذا كله في ظل عجز دولي عن إيقاف المعتدي... بل ومنحه في بعض الأحيان - مظلة أمان للمضي قدماً في ممارسة الفظائع بغير عقاب أو حساب.

ونفتتح اليوم أعمال الدورة الرابعة عشرة بعد المائة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتي تتناقص عدداً من الموضوعات الهامة، وفي مقدمتها الموضوع الخاص بـ"دعم الاقتصاد الفلسطيني"... وهو موضوع يُعرض بشكل دوري على هذا المجلس الموقر في دورة سبتمبر من كل عام، منذ نحو الثلاثين عاماً، ولكنه يكتسب اليوم أهمية خاصة وألوية واضحة.

إن تقرير هذا العام يبرز بالأرقام، الخسائر البشرية والمادية الهائلة التي تكبدها الشعب الفلسطيني، جراء العدوان الإسرائيلي الوحشي عليه منذ السابع من أكتوبر الماضي... وذلك في ظل ما يُلقبه هذا العدوان من تدمير شامل ومتعمد لكافة وسائل الحياة بجميع قطاعاتها في عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتؤكد تلك الأرقام والإحصائيات أن حجم القنابل والمتفجرات التي أُلقيت على قطاع غزة قد تجاوز عشرات الآلاف من الأطنان، وهو ما يفوق بمراحل قوة القنبلة النووية التي أُلقيت على مدينتي هيروشيما ونجازاكي خلال الحرب العالمية الثانية.

وتدركون جميعاً أن هذه الجرائم قد خلّفت خسائر بشرية ومادية باهظة لن يكون التعافي منها أمراً سهلاً... ولن يحدث - للأسف - في وقت قصير.

لقد تباهى الاحتلال، ومنذ بداية عدوانه الغاشم، بقصفه لغزة بآلاف القنابل يومياً... منها المئات التي لم تنفجر ومُعَرَّضة للانفجار في أية لحظة... وهو ما يُضيف كارثة أخرى إلى مُجمل المآسي التي لحقت بالقطاع منذ ما يقرب من العام... وهناك جيل كامل من الأطفال فقد حياته الدراسية الطبيعية... ناهينا عن الوضع الصحي المروع... والذي يشهد عودة لأمراض اختفت من ربيع قرن.

وأؤكد هنا أن هذه الجريمة التي تنفذها إسرائيل بلا هوادة، قد استهدفت أجيالاً كاملة من الشعب الفلسطيني، وليس فقط الجيل الحالي... ولن تتقادم هذه الجرائم وستبقى المشاهد القاسية للقتل والتعذيب والتشريد والتجوع، ماثلة أمام العيون ولن تُمحي من الذاكرة الفلسطينية والعربية والإنسانية.

السيد الرئيس،

لم تكن السنوات الماضية الأفضل عالمياً من زاوية مؤشرات التنمية الإنسانية... لأول مرة تتراجع أعداد من يخرجون من دائرة الفقر... مشاكل العولمة لم تعد خافية، من تفاوت هائل داخل البلد الواحد وبين البلدان وبعضها البعض... إلى هشاشة شبكات التوريد، إلى التراجع البيئي والتغير المناخي الذي يضع علامة استفهام كبرى على مفهوم النمو المستدام... وليست منطقتنا العربية ببعيدة عن هذه المشكلات، بل هي تتحمل أيضاً عبء الصراعات المستقلة والأوضاع غير المستقرة التي تؤثر على صورة المنطقة وجاذبيتها كمقصد للاستثمار.

وأشير هنا، بأسف كبير، إلى دول تعطلت مسيرتها التنموية - كما الحال في السودان واليمن وليبيا - بسبب الصراع الداخلي.

إن تعزيز النمو الاقتصادي المستدام في منطقتنا يتطلب نقلة نوعية في تعاملنا مع بؤر الأزمات وانعدام الاستقرار كأولوية ملحة... كما تقتضي التحديات العالمية منا نظرة جديدة لجهود التكامل الاقتصادي... الاتجاه اليوم - في كافة مناطق العالم - يذهب لمزيد من تعزيز العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري على مستوى الأقاليم الجغرافية... بعد أن ظهرت مشكلات العولمة، وخطورة الاعتماد عليها على نحو استراتيجي.

إن جهود التكامل الاقتصادي العربي تحتاج لتسريع وتكثيف يكون على مستوى التحديات القائمة.. كما نحتاج كذلك إلى تفعيل الآليات العربية القائمة في مختلف المجالات للاستفادة منها، بما في ذلك تطوير أداء المنظمات العربية المتخصصة، وهو الموضوع المعروض ضمن جدول أعمال اجتماع اليوم، بمبادرة منكم سيادة الرئيس.

قبل أن أختتم كلمتي، أتمنى لكم سيادة الرئيس التوفيق في رئاسة الدورة الحالية للمجلس، وأتمنى لاجتماعكم هذا النجاح والتوفيق.

أشكركم جزيلاً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

رابعاً: قائمة بأسماء السادة أصحاب المعالي والسعادة

رؤساء وفود الدول العربية



قائمة بأسماء السادة أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وفود الدول العربية
المشاركين في الدورة العادية (114) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري

الدولة	رئيس الوفد
المملكة الأردنية الهاشمية	عطوفة/ دانا الزعبي - أمين عام وزارة الصناعة والتجارة والتموين.
دولة الإمارات العربية المتحدة	معالي/ عبد الله بن طوق المري - وزير الاقتصاد.
مملكة البحرين	سعادة السيد/ يوسف عبد الله الحمود - وكيل الوزارة للشؤون المالية بوزارة المالية والاقتصاد الوطني.
الجمهورية التونسية	معالي السيد/ سمير عبيد - وزير التجارة وتنمية الصادرات.
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	سعادة السفير/ نور الدين خندودي - المدير العام للبلدان العربية بوزارة الخارجية والجالية الوطنية بالخارج.
جمهورية جيبوتي	سعادة السفير/ أحمد علي بري - سفير جمهورية جيبوتي بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.
المملكة العربية السعودية	سعادة الأستاذ/ خالد بن أبو بكر باوزير - وكيل وزارة المالية للعلاقات الدولية.
جمهورية السودان	سعادة السيد الفريق أول ركن مهندس/ عماد الدين مصطفى عدوي - سفير جمهورية السودان بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.
الجمهورية العربية السورية	سعادة السفير/ حسام الدين آلا - سفير الجمهورية العربية السورية بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.
جمهورية الصومال الفيدرالية	سعادة السفير/ علي عبيدي أوري - سفير جمهورية الصومال الفيدرالية بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.
جمهورية العراق	سعادة السفير/ د. قحطان طه خلف - سفير جمهورية العراق بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.
سلطنة عمان	سعادة الدكتور/ ناصر بن راشد المعولي - وكيل وزارة الاقتصاد.
دولة فلسطين	سعادة السفير/ مهند العلكوك - المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى جامعة الدول العربية.
دولة قطر	معالي السيد/ علي بن أحمد الكواري - وزير المالية.
جمهورية القمر المتحدة	سعادة السفير/ عطاء أفندي - سفير جمهورية القمر المتحدة بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.
دولة الكويت	سعادة/ طلال نمش النمش - الوكيل المساعد للشؤون الاقتصادية بوزارة المالية.
الجمهورية اللبنانية	معالي السيد/ أمين سلام - وزير الاقتصاد والتجارة.
دولة ليبيا	سعادة الدكتور/ عز الدين مبروك مصدق - مستشار وزير الاقتصاد والتجارة.
جمهورية مصر العربية	معالي المهندس/ حسن الخطيب - وزير الاستثمار والتجارة الخارجية.
المملكة المغربية	سعادة السفير/ محمد آيت وعلي - سفير المملكة المغربية بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	سعادة السفير/ الحسين الديه - سفير الجمهورية الإسلامية الموريتانية بالقاهرة، ومندوبها الدائم لدى جامعة الدول العربية.
الجمهورية اليمنية	معالي السيد/ محمد محمد حزام الأشول - وزير الصناعة والتجارة.